وزارة التعـاون الدولـي
Ministry of International Cooperation

European Bank
for Reconstruction and Development

جمهورية مصر العربية
والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

تعود العلاقة بين جمهورية مصر العربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى عام ١٩٩١ حيث تعد مصر عضوًا مؤسساً.

التعاون المشترك مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يعمل على تسريع وتيرة تحقيق رؤية التنمية الوطنية التي تتسق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

على مدار السنوا ت الأربع الماضية، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، و٢٠٢١ كانت مصر أكبر دولة عمليات بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منطقة جنوب وشرق المتوسط.

تبلغ إجمالي استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر منذ بداية عملياته في عام ٢٠١٢ نحو ٨,٦ مليار يورو في ١٤٥ مشروعًا على مستوى الدولة، منها:

وتتضمن استثمارات البنك في مصر:

مؤشرات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر ٢٠١٧ - ٢٠٢١:

ركزت الاستراتيجية القطرية بين مصر والبنكالأوروبي على الآتي:

- دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص في مصر من خلال تقوية سلاسل القيمة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- زيادة كفاءة الموارد والطاقة المتجددة نحو التحول للاقتصاد الأخضر
- دعم تطوير البنية التحتية المستدامة

على مدار سنوات الاستراتيجية السابقة، بلغت إجمالي استثمارات البنك. الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر نحو **٥,٨ مليار يورو** ، على مستوى كافة القطاعات من بينها البنية التحتية المستدامة والأعمال الزراعية والتصنيع والخدمات.

وساهمت في زيادة فرص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة خطوط الائتمان للمؤسسات المالية المحلية بقيمة أكثر من ٢,٥ مليار يورو، واستثمار **٩٢,٩ مليون يورو** في صناديق أسهم لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة التمويلات طويلة الأجل. بالإضافة إلى برنامج "ستار فينشرز" للتكنولوجيا المالية الذي قام البنك من خلاله في ٨٢ خدمة استشارات ٢٧ شركة ناشئة في القطاعات الداعمة.

كما أطلق البنك برنامجي **"المرأة في سوق العمل"** و **"الشباب في سوق العمل"** ، لتعزيز وتنمية المهارات المالية، إلى جانب إطلاق أول منصة قطاعية لتنمية المهارات في مصر والتي تعمل علي تيسير وإتاحة التدريب وفرص العمل للشباب.

دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص في مصر من خلال تقوية سلاسل القيمة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الشركات الناشئة

قدم البنك الأوروبي الخدمات الاستشارية لنحو ١٠٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة

- ٥٩% قامت بزيادة عدد العاملين
- ٦٦% رفعت إنتاجيتها بفضل هذه الخدمات
- ٢١% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على الخدمات الاستشارية من البنك الأوروبي نجحت في زيادة صادراتها

تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة

قام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتقديم ١٠١ قرض لمشروعات صغيرة ومتوسطة تقودها المرأة في إطار برنامج "المرأة في الأعمال".

المرونة في القطاع المالي

عزز البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من التعاون الفني مع البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، وتحسين كفاءة جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لاسيما على مستوى تحفيز مشروعات ريادة الأعمال للمرأة.

زيادة كفاءة الموارد والطاقة المتجددة نحو التحول للاقتصاد الأخضر

أكثر من نصف استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر موجهة لمشروعات البنية التحتية، للمساهمة في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم كفاءة موارد الطاقة.

التحول الأخضر

- ٢٣ مشروع في قطاع الطاقة المتجددة باستثمارات قيمتها ٦٥٧ مليون يورو.
- ٨٩٩,٦ مليون يورو استثمارات موزعة على العديد من قطاعات البنية التحتية المستدامة.

٢,٥ مليار يورو

لتمويل جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال ٦٣ مشروعًا

إصلاحات قطاع الطاقة وزيادة نسبة الطاقة الجديدة والمتجددة

- تحفيز مشاركة المرأة وقدرتها على الحصول على التمويل الأخضر وريادة الأعمال.
- زيادة جاذبية مشروعات الطاقة المتجددة للقطاع الخاص، والتقليل من الانبعاثات الضارة وثاني أكسيد الكربون.

١٧ مليون~ ميجاوات\ ساعة سنويًا

زيادة القدرات التي تم إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة

دعم تطوير البنية التحتية المستدامة

٢,٤٥ مليار يورو

في ٤٠ مشروعًا بقطاعات البنية التحتية

٩١٠,٥ مليون يورو

في مجالات البنية التحتية على مستوى المحليات والمشروعات البيئية

٣٥٧,٩ مليون يورو

في قطاع النقل

الاستراتيجية القطرية المشتركة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ٢٠٢٢-٢٠٢٧

ثلاثة أولويات

- **تحقيق اقتصاد أكثر شمولية واستدامة لمجتمع الأعمال والمرأة والشباب**
- **تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر**
- **تعزيز التنافسية وزيادة معدلات النمو وتحفيز دور القطاع الخاص في التنمية وتقوية قواعد الحوكمة**

تأتي الاستراتيجية القطرية المشتركة الجديدة نتاج سلسلة من النقاشات والمشاورات، حيث قامت وزارة التعاون الدولي من خلال إطار التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، بجمع كافة الأطراف ذات الصلة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مشاورات مكثفة على مدار العام الماضي.

وتمت صياغة الاستراتيجية بما يتوائم مع رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠، وأخذت في الاعتبار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، وكافة المبادرات الرئاسية بما فيها مبادرة تطوير الريف المصري "حياة كريمة".

مشاهدة الفيديو

تحميل الاستراتيجية